المشتغلون بالزراعة

الوسائل الصحيحة لرفع مستواهم الاقتصادى

للأستاذ محمد زكى عبد القادر

تعد مسألة أجور العمال الزراعيين فى مصر مسألة إنسانيـة ، الى جانب أنهـا مسألة اقتصادية ، ولا يزيد أجر العامل فى الزراعة عادة على ثلاثة قروش ؛ وقـد بلغ فى الأيام الأخيرة ثلاثة قروش ونصف قرش ؛ وفى بعض الأحيان أربعة قروش ، إلا أن هذه الزيادة طارئة ؛ فيجب ان نحد المستوى لأجره ثلاثة قروش أو قرشين ونصف قرش .

ومن المقرر أن الحد الأدنى لأجر أى عامل هو الحـد الذى يسمح له بأن يعيش عيشة إنسانية ؛ والعيشة الإنسانية فى التعبير العام عند الأمم المتمدنة هى العيشة التى تكفل لصاحبها المسكن الصحى والغذاء الكافى ؛ وثلاثة قروش لا يمكن أن تكفل شيئا من هذا ؛ ومن هنا كان المستوى المتحط لنحو خمسة ملايين من المصريين ؛ أعنى هؤلاء العمال الزراعيين .

والمشتغلون بالزراعة فى مصر يمكن تقسيمهم ثلاث طوائف : طائفة الملاك ، وطائفة المستأجرين ، وطائفة العمال الزراعيين وهم أشق الجميع .

على أنه يجب التنويه بأن هذا التقسيم لا يضع حدودا بين كل طائفة وأخرى ، فان هناك من صغار الملاك من يستأجرون أرضا يزرعونها إلى جانب القدر الضئيل الذى يملكونه ، وهناك من المستأجرين أو صغار الملاك من يعملون بأجر عند كبار الملاك ؛ فهم يعدون من جهة مستأجرين أو ملاكا ، ومن جهة أخرى عمالا زراعيين ، على أن هـذا التداخل بين الطوائف الثلاث لا ينفى أن لكل منها مشاكلها الخاصة .

والشعور عام بأن أجـور العمال الزراعيين دون المستوى الواجب ؛ وقد جرى البحث فى وقت ما حول إصدار تشريع لوضع حد أدنى لا يجوز أن تنقص عنه أجورهم ، غير أن هذا البحث لم يتطور مراحله الأولى ؛ فطوى ولم يعد أحد يسمع عنه شيئا .

وعدى أن إصدار هذا التشريع لا يحل المشكل ؛ وهو إلى جانب ذلك تشريع يخالف القواعد الاقتصادية السليمة ؛ وهو إذا صـدر فأغلب الظن أنه سيكون حبرا على ورق ؛ مهما تكن صفة الإلزام فيه ؛ ذلك أن مالك الأرض سيجد كثيرا من العمال يتنافسون على العمل عنده ؛ وهو قادر حينئذ أن يساومهم ، وقادر أن يعطيهم ثلاثة قروش ويشترط

عليهم الإقرار بأنهم تسلموا خمسة قروش مثلا اذا قدرنا أنها ستكون الحد الأدنى الذى يفرضه القانون .

وهكذا يتحول القانون الحكومى الى مجرد سخرية ، ويظل القانون الاقتصادى — قانون العرض والطلب — هو القانون السائد .

وحتى إذا سلمنا بأنه فى الاستطاعة تنفيذ مثل هذا القانون تنفيذا دقيقا ، فانه سيؤدى حتما الى زيادة نفقات الإنتاج الزراعى ، فكيف يتحملها المالك اذا ظلت أسعار المحاصيل على ما هى عليه ؟

يتبين من ذلك أن وضع حد أدنى لأجور العمال الزراعيين لا يحل مشكلتهم ولكنه يوهمنا أنه أدى الى حلها ؛ وقد يغرينا على السكوت ؛ وهنا وجه الخطر .

إن هذه المشكلة تتصل بكثير من المشاكل . وهى فرع وليست أصلا ، وهى تتصل بالإنتاج الزراعى كله ؛ وبعلاقة المالك والمستأجر ، وسياسة تسويق الحاصلات ، وفرض الضرائب ؛ وبمستوى المعيشة فى الريف ، وبتكاليف الإنتاج الزراعى .

إن مشاكل الريف يجب أن تؤخذ كلا ؛ وأن تعالج على أنها مشكلة واحدة ذات فروع ، وكل تناول جزئى لها يصعب الموقف ويعقده ؛ ومشكلة الريف الأساسية هى الفقر ؛ فإن الذين يعيشون على الزراعة يعانون مستوى منحطا غاية الانحطاط . فاذا عالجنا هذا الفقر فقد عالجنا أساس المساوئ جميعا .

القاعدة التى تجب مراعاتها :

وأول قاعدة يجب أن نضعها نصب أعيننا فى البحث وراء هذا العلاج هى مواجهة العلة من أساسها ؛ فإن أخذ الأمور من أطرافها لا يزيد على أن يحجب عن أعيننا الداء الأصيل ويتيح له فرصة أخرى يستمرئ فيها عمله السيئ فى جسم المجتمع .

لقد شبعنا كلاما عن قذارة الماء فى الريف ، شبعنا كلاما عن الأمراض التى تأكل حيوية الفلاحين ؛ وشبعنا كلاما عن قذارة الفلاحين وجهلهم ، وفكرنا فى أن نوفر لهم الماء الصالح للشرب ، والمستشفيات الكثيرة لعلاجهم من أمراضهم ، والمدارس الكفيلة بتعليمهم ونشرت وذكرت أرقام خيالية عن ملايين الجنيهات التى تحتاج إليها عمليات المياه الصالحة للشرب — سمعنا هذا كله وسمعناه عشرات المرات ولم ينفذ منه شىء حتى الآن ؛ وما نفذ لم يؤد الى النتيجة المرجوة ؛ فلا يزال المرض والجوع والقذارة تشمل الريف كله ؟

وقد تبدو هذه الحالة داعية لليأس الشديد ؛ ولكن الخطأ هو خطؤنا ، فقد حسبنا أن قذارة الفلاح ومرضه يمكن علاجهما بتوفير ماء الشرب ومستشفيات العلاج ، مع أن هذه القذارة وهذا المرض ليسا إلا مظاهر العلة وأعراضها . أما العلة ذاتها فهى الفقر ، ولو اتجهنا إليها وبذلنا الجهد لعلاجها لانتفت كل هذه المظاهر .

وقد صدر قانون التعليم الإلزامى وأنشئت المدارس فى القرى ؛ وسيق إليها أبناء الفلاحين سوقا ، وفرضت الغرامات على المتخلفين منهم عنها ، ومع ذلك فانى أسأل المشرفين على هذا التعليم : ماذا كانت النتيجة ؟ وهل شعروا ، وهم ينفذون قانون الإلزام ؛ أنهم على حق فيه أو أنهم شعروا أن الذين وضعوا هذا القانون كانوا فى واد والأمة فى واد ، لقد ساقوا إلى التعليم الإلزامى ابن الأرمل التى لا عائل لها غيره وغير مايكسبه من قروش قليلة فى العمل فى حقل أحد الأغنياء أو فى رعاية مواشيه ، ساقوا إلى هذا التعليم ابن الفلاح الذى يتعاون مع أبيه على زرع القليل من الأرض الذى يستأجره أو يملكه ، ثم امتلأ الريف بما يمكن أن يسمى مأساة التعليم ، بدل أن يكون فى أعقابه النور والبهجة .

وقدم إلى القضاة المخالفون من هؤلاء التعساء ، وحركت حالتهم الشفقة فى نفوسهم ، ولكن ماذا يصنعون وأمامهم قانون صريح يوجب العقاب ، كان أن حكموا بأقل الغرامة وهى خمسة قروش صاغ ؛ ومع ذلك فخمسة قروش صاغ هى بالنسبة للفلاح المسكين ، الذى يعمل فى اليوم بقرشين ونصف قرش ، أجر يومين ، أعنى طعام يومين .

كان خيرا من هذا كله أن يعالج فقر هؤلاء الفقراء ، فإذا هم من أنفسهم يحضون أولادهم على التعليم ويدفعونهم إليه دفعا ، وحينئذ يشعر أولياء الأمور أنهم فى حاجة إلى قانون يحد من هذا الإقبال العظيم .

كان خيرا من هذا كله أن نعالج فقر هؤلاء الفقراء ، فإذا هم يلتمسون العلاج لأنفسهم ، وإذا هم يلتمسون الماء الصالح ، وإذا هم يعنون بمساكنهم وبلباسهم وبطعامهم من كسبهم هم .

الوسائل الثلاث لمكافحة الفقر :

أما كيف نعالج هذا الفقر فوسائله عندى ثلاث :

أولا — تعديل الضريبة العقارية وتغيير الأساس الذى تقوم عليه .

ثانيا — زيادة الثروة القومية باستصلاح الأراضى البور وتصريف الحاصلات والعمل على تحسينها ورفع أسعارها . . . الخ .

ثالثا — إصدار التشريعات التى تكفل منع إرهاق العمال الزراعيين وتنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر على نسق القوانين التى صدرت لمنع إرهاق العمال الصناعيين وتنظيم العلاقة بين صاحب العمل والعمال .

١ — تعديل الضريبة العقارية :

أما الضريبة العقارية فيجب أن تقوم على القواعد التالية :

(أولا) إعفاء أصحاب الملكيات الصغيرة إعفاء تاما من كل ضريبة .

(ثانيا) الأخذ بنظام الضريبة التصاعدية للملاك فتزيد الضريبة كلما زاد الملك .

٢ — زيادة الثروة القومية :

أما زيادة الثروة القومية فيمكن تحقيقها بالوسائل الآتية :

أولا — استصلاح الأراضي البور وتوزيعها على المزارعين الذين لا يملكون أرضا، أو يملكون مقدارا ضئيلا منها ، مع تفضيل الفريق الأول :

ولا بد أن يكون هـذا التوزيع مقترنا بإعطاء سلف للزراع وتقسيط ثمن الأراضي على آجال طويلة ، وأن يكون ثمنا معقولا ، أو فى الحقيقة ثمنا صوريا . وستفيد خزانة الدولة حتما متى بلغت هذه الأرض درجة من الجودة والاستغلال ، بما تفرضه عليها من الضرائب . ويمكن أن يتم استغلال الأرض فى مراحلها الأولى تحت مراقبة الحكومة و إشرافها فتستطيع أن تبقى فى الأرض من يثبت جده واجتهاده ورغبته الصحيحة فى العمل والتقدم .

ثانيا — مساعدة الزراع على تحسين وسائل الزراعة وزيادة غلة الأرض .

ثالثا — وضع سياسة ثابتة شاملة لتسويق الحاصلات الزراعية وضمان حصول المنتج على ثمن يغطى تكاليف الإنتاج ، و يفيض منه ربح معقول .

رابعا — تشجيع الصناعات الزراعية فإنها وسيلة ناجعة لزيادة الكسب الزراعى .

خامسا — تنويع الحاصلات و إرشاد الزراع إلى الحاصلات التى يرجى لها الرواج وحضهم على الإكثار من زرعها ، وأن يكون هذا الإرشاد موسميا وطبقا لما تعرفه الجهات المختصة عن حالة الأسواق المحلية والعالمية .

سادسا — مساعدة الصناعات الناشئة والتى يرجى أن يكون لها مستقبل مضمون، والكف عن احتضان الصناعات التى لا يمكن أن تعيش إلا فى ظل الحماية الجمركية ، وشتى الإعفاءات ، فإن مثل هذه الصناعات عبء على المستهلكين، لأنهم فى الحقيقة يدفعون فى منتجات هذه الصناعات أكثر مما تساوى .

وقد يظن البعض أن لا علاقة بين تشجيع الصناعة و بين حالة المشتغلين بالزراعة، ولكن هـذه العلاقة قائمة حتما . فإن ازدهار الصناعة قد يجذب جانبا من العمال الزراعيين من أهل القرى فيخفف ضغطهم على الزراعة وتزيد أجورهم تبعا لذلك .

٣ — إصدار بعض التشريعات الزراعية :

كذلك لا بد، لكى يتم تنظيم الحياة الاقتصادية فى الريف، من إصدار بعض التشريعات لتنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر وضمان ألا يزيد إيجار الأرض عن قيمته الحقيقية. فإن بعض الملاك يطرحون الأرض التى يريدون تأجيرها فى المزاد فيقبل الفلاحون على المزايدة مدفوعين إلى ذلك بالرغبة فى الكيد بعضهم لبعض أكثر من التقدير الصحيح لما ينتظر أن تغل هذه الأرض وما ينتظر أن يتوافر منها .

كما أن بعض الملاك يقسون فى معاملة مستأجريهم ويستغلون حاجتهم فيضعون فى عقود الإيجار شروطا لمصلحتهم ضارة بالمستأجر، وبعضهم يحمل الفلاحين على التوقيع على بياض ثم يرقب أثمان المحصول. وهذا بدا له أنها زادت وضع الشروط والأسعار التى تروق له فى العقود الممضاة على بياض

ولابد أيضا من أن يتضمن هذا التشريع فرض عقوبات رادعة على الملاك الذين يسيئون معاملة العمال الزراعيين أو يرهقونهم بالعمل على نمط التشريع الخاص بأصحاب المعامل والصناع.

* * *

هذه هى بعض الخطوط الرئيسية لمعالجة مشكلة الفقر فى الريف، وقد اقتصرت على وضع رءوس المسائل، التى تندرج تحتها عشرات التفصيلات، ولست أزعم أن الفقر سينتهى بذلك من الريف انتفاء تاما. فإن الفقر بعض الشرور التى لابد منها فى الحياة. ولكن هذه التدابير التى قدمت الإشارة إليها كفيلة بأن تقلل إلى حد كبير حالة البؤس الشديد التى تشمل نحو تسعة ملايين من أبناء هذه البلاد هم عماد الثروة فيها. منهم يتألف الجيش الذى يدافع عنها والجيش الذى يزرع أرضها. والجيش الذى يرفع إلى عنان السماء عمارات المدن الأنيقة، ويسق فيها الشوارع، وينشئ المتنزهات.

وأساس هذه الإصلاحات جميعا أن تجعل الفراش يجرى فى جيب الفلاح ويصلح حاله بيده، وهذا هو الإصلاح الدائم العميق الذى يعتمد على إثارة جهد الفرد وإغرائه بالعمل والتقدم. فإذا نجحنا فى ذلك سهلت مهمة الحكومة وكان العمل الباقى عليها يسيرا.

محمد زكى عبد القادر